الفلسطينية، وكيف ان الحكم العسكري أجرى تغييرات جذرية على دوائر التنظيم، وقام باعداد مخططات تكريس ضمّ الضفة الى اسرائيل؛ حيث تتميّز سياسة التخطيط الاسرائيلية بأنها وضعت لتحقيق اهداف جيو ـ سياسية. وهي، لذلك، تسعى الى حصر الامتداد العمراني العربي. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت وسيلة ضبط استعمالات الاراضي بواسطة تخطيط مقنّن وضابط. وهذا التخطيط يمنع أي تطوير في استعمالات الاراضي، بما في ذلك اقامة أبنية سكنية، الّا بعد الحصول على رخصة خاضعة للقيود التي وضعت على الارض.

ان التناقض القائم بين التخطيط وبين واقع، وحاجة، المواطنين الفلسطينيين، خلق مشكلة البناء غير المرخّص الذي يعتبر جريمة وجناية يعاقب فاعلها حتى بهدم المنزل. وفعلاً، فان عملية هدم المباني تمارس ضد المواطنين بحجة عدم الترخيص منذ احتلال الضفة الفلسطينية. وهذه الممارسة ازدادت، بشكل واضح، خلال الانتفاضة. والأهمّ من ذلك، ان عملية هدم المباني بحجة عدم الترخيص بدأت تستخدم كأسلوب عقاب ضد المواطنين والقرى التي تحدث فيها مواجهات ضد الاحتلال.

وكما بيّنا، فان لعملية هدم المباني ابعاداً سلبية على المجتمع الفلسطيني، وذلك من النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وما تخلقه من أزمة سكنية حادّة، وتشديد الخناق على تطوّر القرى وامتدادها العمراني. ولذلك آثار سلبية في امكانات تطوّر القطاعات التنموية في الضفة الفلسطينية، وفي استعمالات الاراضي التي تعتبر من أهمّ مظاهر الصراع في المنطقة.

---

(١) راسم خمايسي، **المخططات الهيكلية والبناء غير المرخّص في القرى العربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ١٥٧ ـ ١٨٩.

(٢) ابراهيم الدقاق، «السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاسها على قضية الاسكان الفلسطيني في الارض المحتلة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٢٩؛ و Abu-Ayyash, Abdullah; "Israel Regional Planning Policy in The Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, Vol. V, No. 3 - 4, 1976, pp. 83 - 108.

(٣) مسح ميداني اجراه مركز الهندسة والتخطيط لاعداد مخططات هيكلية تفصيلية لهذه المدن والقرى في الضفة الفلسطينية خلال العام ١٩٨٦.

(٤) معطيات من المحاكم الشرعية نشرت في **القدس** (القدس)، ١٢/١٢/١٩٨٨.

(٥) للمزيد راجع هاني مقبول، **الاوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧.

(٦) **قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦**، المادة الرقم ١/٣٤.

(٧) **مخطط هيكلي تفصيلي ـ الطيبة**، صودق عليه العام ١٩٥٤، أي في العهد الاردني.

(٨) «قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩»، **مصدر سبق ذكره**، المادة ١٥.

(٩) **المصدر نفسه**، المادة ٢٥.

(١٠) يسمح المخطط الهيكلي الاقليمي لمنطقة القدس RJ-5 ولمنطقة S-15 بالبناء خارج جذر القرية. ويؤدي ذلك الى انتشار العمران العربي، الأمر الذي يتناقض مع سياسة التخطيط الاسرائيلية.

(١١) الادارة المدنية، **مشروع تنظيم اقليمي جزئي الرقم ٨٢/١ لمنطقة المركز**، تعديل لمشروع اقليمي ١٩٨٢. النظام والخارطة.

(١٢) ماهر ناصر، **مشاريع الخرائط الهيكلية في الضفة الغربية**، بلا مكان نشر: المجلس العربي للشؤون العامة، ١٩٨٧، ص ٩.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر راسم الخمايسي، **سياسة التخطيط الاسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية